تأثير النمو الزراعي في الحد من الفقر

آلاء محمد عبد الله
قسم الاقتصاد الزراعي / كلية الزراعة والغابات / جامعة الموصل – العراق

الخلاصة

تأتي أهمية البحث في أن النمو الزراعي يكتسب أهمية خاصة كركيزة للحد من الفقر ولتحقيق الأمن الغذائي في البلدان النامية ،ومن تقديرات الأمم المتحدة بين مختلف البلدان تبين أن لنمو إجمالي الناتج المحلي الناشئ عن قطاع الزراعة فعالية في تقليص الفقر تعادل على الأقل فعالية النمو الناشئ عن القطاعات غير الزراعية ،في حين تتحدد المشكلة في أن تلك العلاقة تترجم في نهاية الأمر إلى التأثير في مستويات الفقر ،ويهدف البحث للتعرف على كيفية تأثير النمو الزراعي في الفقر وعلى ماذا يعتمد ؟وهل من الممكن أن تكون معدلات النمو الزراعي لوحدها أداة فعالة لخفض الفقر ؟واعتمادا على فرضية أن المتغيرات الاقتصادية لم تولد تلك التأثيرات المتسارعة في معدل نمو الناتج الزراعي وبالشكل الذي يولد تأثيرات ايجابية باتجاه تخفيف معدلات الفقر الزراعي ،حددت الدراسة عينة مختارة من بلدان نامية لعام ٢٠٠٤ .إن النتائج المستخلصة من الدراسة تظهر أن هناك ارتباط معنوي وسلبي بين معدل النمو الزراعي ومعامل جيني لدول العينة ،ويعود ذلك إلى أن تأثير النمو الزراعي على التخفيف من حدة الفقر يتضاءل بوجود تفاوت متزايد في الدخل ،كما أن النمو الزراعي بمفرده وفي غياب عدد من العوامل التي تعالج حالة الإعاقة التي يعاني منها القطاع الريفي قد يخلف وراءه أعداد كبيرة من الفقراء لفترة طويلة وخاصة في المناطق الريفية ،فضلا عن أن تأثير النمو لا يقتصر في خفض الفقر فحسب إنما يعتمد على طبيعة وتوزيع النمو وحجمه وسرعته .

المقدمة

إن تركز الفقر في المناطق الريفية وأهمية الزراعة في الإنتاج وفرص العمل بين الفقراء يشيران إلى الدور المحوري لقطاع الزراعة في التصدي للفقر .وهذا النمو الذي يقوم على الزراعة غالبا ما يؤدي إلى الحد من الفقر في كل من المناطق الحضرية والريفية على حد السواء ،ويمكن أن يؤدي النمو الزراعي إلى زيادة دخل الفقراء بشكل مباشر عن طريق زيادة الطلب على الأيدي العاملة وبشكل غير مباشر عن طريق ارتباط المدخلات والمخرجات والإنفاق بالأنشطة غير الزراعية في القطاع الريفي (مؤتمر الأمم المتحدة الثالث ،٢٠٠١) ،إذ يمثل القطاع الريفي غير الزراعي حلقة الوصل بين الزراعة والتنمية الريفية والتخفيف من حدة الفقر ،وفي كثير من البلدان النامية من المتوقع أن يرتبط القطاع الريفي غير الزراعي ارتباطا وثيقا بالزراعة في العديد من الأنشطة السابقة على الإنتاج واللاحقة له ،فالدخل الذي يتحقق من المشاركة في هذه الأنشطة قد يمثل جانبا كبيرا من إجمالي الدخل الذي يحصل عليه سكان الريف .وبالتالي ينبغي اعتبار الأنشطة الريفية الزراعية وغير الزراعية مكملة لبعضها البعض من حيث تمويل الاستثمار في كلا القطاعين فالمدخرات المستمدة من الأنشطة الزراعية تمثل رأس المال التأسيسي للأنشطة غير الزراعية وفي نفس الوقت فان المدخرات المستمدة من الأنشطة غير الزراعية يمكن استخدامها في الحصول على مستلزمات الإنتاج الزراعي والأخذ بالأساليب التكنولوجية الزراعية المحسنة .فالنمو الزراعي الذي يتحقق بفضل زيادة الإنتاجية عن طريق الأخذ بالأساليب التكنولوجية القائمة على تكثيف رأس المال ومثل هذا النمط من نمو الإنتاجية قد لا يؤدي إلى التخفيف من حدة الفقر لسببين :أولا إن المزارعين الفقراء لا يستطيعون الحصول على رأس المال اللازم الذي يمكنهم من الاستفادة من التكنولوجيات الجديدة ،والثاني إن النمو الزراعي لا يترجم إلى زيادة في الطلب على الأيدي العاملة وبذلك لا يستفيد منه عمال الزراعة المعدمون في المناطق الريفية وبالتالي فان النمو الزراعي لا يعود بفائدة مباشرة على الفقراء (منظمة الأغذية والزراعة ،٢٠٠٥) ،ومن ناحية أخرى فان دراسة تأثير النمو الزراعي بشكل أكمل ينبغي أن تأخذ في الاعتبار تأثير القطاع الريفي غير الزراعي على مستويات الدخل والفقر في الريف.وفي حالة وجود تفاوت شديد في توزيع الأصول الإنتاجية والأساليب التكنولوجية القائمة على تكثيف رأس المال فمن المتوقع عدم حدوث تأثيرات غير مباشرة (عن طريق العلاقة بين الزراعة والقطاع غير الزراعي) ،ومن الأرجح أن الفقراء لن تعود عليهم منافع ،وحاولت دراسات كثيرة أن تحدد

تاريخ تسلم البحث ١٠ / ١ / ٢٠١٠ وقبوله ٢٠١٠/٤/١٩

تحديدا كميا أثر النمو الزراعي على الفقر وقد أظهرت الدراسة التي أجراها Datt و Ravallion (١٩٩٨) إن النمو الريفي الذي يحفزه النمو الزراعي ،لا يحد من الفقر فحسب بل له أيضا تأثير على الحد من الفقر

أقوى من تأثير النمو في قطاعات أخرى مثل قطاع الصناعة التحويلية وقطاع الخدمات .فضلا على ذلك للنمو الريفي اثر كبير من حيث الحد من الفقر في المناطق الحضرية أيضا ،فالفقر الحضري هو إلى حد كبير نتاج الحرمان الريفي الذي يشجع على الهجرة من الريف إلى الحضر ولا يتسنى تحقيق أي انخفاض مستدام في الفقر وفي نقص التغذية بدون تنمية المناطق الريفية (منظمة الأغذية والزراعة ،٢٠٠٥) وتشير أدلة القياس الاقتصادي فيما بين البلدان إلى أن نمو الناتج المحلي الإجمالي ،الذي يتحقق في مجال الزراعة تكون فعاليته في الحد من الفقر هي على الأقل ضعف فعالية النمو الذي يتحقق بفعل قطاعات أخرى (البنك الدولي ،٢٠٠٧) .وحتى في الدراسات التي لا تجد أن الزراعة هي القطاع الذي يقدم اكبر مساهمة في الحد من الفقر ،يستمر الاعتراف إن النمو في هذا القطاع الأولي له اثر كبير على مستويات معيشة الفقراء يتجاوز كثيرا ما يشير إليه دوره في الاقتصاد (Bravo و Lederman ،٢٠٠٥) كذلك فان مدى مساهمة النمو الزراعي في الحد من الفقر يتوقف على درجة انعدام المساواة في البلد (Timmer ،٢٠٠٢) وعلى حصة الزراعة في الاقتصاد وفي العمالة .وقد حددت هذه الدراسة (منظمة الأغذية والزراعة ،٢٠٠٤ و٢٠٠٧) إن دور الزراعة يكمن في أربع قنوات رئيسية يمكن من خلالها للنمو الزراعي أن يخفف من الفقر ،وهي زيادة الدخل مباشرة وخفض أسعار الأغذية وزيادة العمالة ورفع الأجور الحقيقية ،وفيما يتعلق بالقناة الأولى فان توزيع ا الأرضي الأكثر إنصافا يوفر توزيعا أكثر تعادلا لمنافع النمو الزراعي ولذلك نجد أن الأجور والعمالة يكونان أكثر فعالية في هذا الصدد عندما تكون أسواق العمل الحضرية والريفية أكثر تكاملا Anriqvez و Lopez(٢٠٠٧) .كما أن اثر النمو الاقتصادي في الفقر يتضح من خلال أثره على مرونة خفض الفقر ،وتعني المرونة مقدار التغير في معدل الفقر نتيجة التغير في معدل النمو ،أو نسبة التغير للفقر مقسومة على نسبة التغير في النمو (Easterly ،٢٠٠٧) ،وكلما انخفضت قيمتها دل على فاعلية النمو المتحقق في خفض مستويات الفقر .وفي دراسة Ravallion وDatt (١٩٩٦) قارنا فيها تأثيرات النمو الزراعي فيما يتعلق بالحد من الفقر بالمقارنة بتأثيرات الصناعة والخدمات في الهند ،توصلوا إلى أن أوجه مرونة الفقر على المستوى الوطني بالنسبة للنمو الزراعي تتراوح من -١,٢ إلى -١,٩ ،إما أوجه مرونة الفقر الحضري فقد تتراوح من -٠,٤ إلى -٠,٥ .من هنا تأتي أهمية الدراسة في أن النمو الزراعي يكتسب أهمية خاصة كركيزة للحد من الفقر ولتحقيق الأمن الغذائي في البلدان النامية ،في حين تتحدد المشكلة في أن تلك العلاقة تترجم في نهاية الأمر إلى التأثير في مستويات الفقر ،ويهدف البحث إلى التعرف كيف سيكون تأثير النمو الزراعي في الفقر لعينة مختارة من بلدان نامية لعام ٢٠٠٤ ،وعلى ماذا يعتمد ،وهل من الممكن أن تكون معدلات النمو الزراعي لوحدها أداة فعالة لخفض الفقر ؟واعتمادا على فرضية أن المتغيرات الاقتصادية لم تولد تلك التأثيرات المتسارعة في معدل نمو الناتج الزراعي وبالشكل الذي يولد تأثيرات ايجابية باتجاه تخفيف معدلات الفقر الزراعي .

مواد البحث وطرائقه

تعد عملية بناء وتوصيف الأنموذج مكونا أساسا في مختلف العلوم عند دراسة الظواهر العلمية ،وذلك لان العلاقات التي تربط مكونات الظاهرة ذاتها وبين الظواهر الأخرى تكون غاية في التعقيد ،إذا ما أخذت كما هي عليه في الواقع ،مما يجعل من الصعوبة دراستها والحصول على النتائج المطلوبة منها لذلك جاءت عملية بناء وتوصيف الأنموذج المستخدم بوصفه أداة تبسيطية لتسهيل دراسة الظواهر العلمية والتوصل إلى العلاقات التي تحكم الظاهرة ذاتها أو بعلاقاتها مع الظواهر الأخرى ،فالنماذج ما هي إلا حالة مبسطة من الحقيقة (Golladay ،١٩٧٨) .إن البيانات الاقتصادية للبحث تتكون من بيانات المقطع العرضي (Cross Section Data) لعام ٢٠٠٤ وبالاعتماد على إحصائيات FAO (٢٠٠٨/٢٠٠٧) و Human Development Report (٢٠٠٨/٢٠٠٧) لـ (٢٩) دولة ،اختيار هذه العينة يعود إلى مدى توفر البيانات الخاصة والمتغيرات المعتمدة في البحث وخصوصا فيما يتعلق بمعامل جيني الذي يعد من المتغيرات النادرة ،ولاسيما إن قياس هذا المتغير لا يتم بشكل سنوي ،تمثلت هذه الدول بالآتي :ألبانيا والجزائر وآذربيجان وبنغلاديش وكولومبيا وكرواتيا وإكوادور ومصر والسلفادور وأثيوبيا وجورجيا وهنداروس والهند واندونيسيا وكازاخستان والمكسيك ونيكاراغوا وباراغواي والفلبين وبولندا ورومانيا وجنوب أفريقيا وتايلندا وتونس وأوكرانيا وأورغواي وأرجنتين وتركيا والاتحاد الروسي ،وبسبب وجود متغيرات ستنعكس تأثيراتها إما بصورة مباشرة على مستويات الفقر أو أنها ستؤثر بصورة غير مباشرة إذا كانت ستؤثر في متغيرات التي ترتبط بعلاقة مع الفقر ،فان العلاقة هذه تستوجب استخدام طريقة المربعات الصغرى ذات المرحلتين

(2SLS) ووفق برنامج (Statistical) باعتباره الأنموذج الأكثر ملائمة لهذا النوع من التحليل ,بالتالي فالأنموذج القياسي اخذ الشكل الآتي :

$$Y = B_0 + B_1X_1 + B_2X_2 + B_3X_3 + B_4X_4 + B_5X_5 + B_6X_6 + B_7X_7 + B_8X_8 + Ui$$

يمثل Y المتغير المعتمد وهو معدل النمو السنوي للإنتاج الزراعي ،ويشير إلى مقدار التغير السنوي في مقدار الناتج المحلي الزراعي على صعيد الدول ،في حين كانت المتغيرات المستقلة كالآتي :X_1=نسبة العمالة الزراعية من العمالة الكلية .X_2=التعليم وهو أساس التنمية البشرية وعامل رئيسي في التنمية الزراعية ،وتشير البحوث إلى أن مستوى التحصيل في التعليم الابتدائي ومحو الأمية والتدريب على المهارات الأساسية وخدمات الإرشاد له تأثير مباشر وايجابي على إنتاجية المزارعين ،فالمزارع الذي حصل على أربعة سنوات من التعلم الابتدائي تكون إنتاجيته أعلى بنسبة ٨,٧% في المتوسط من مزارع أخر الذي لم يحصل على أي قسط من التعليم .X_3=نسبة الصادرات الزراعية إلى إجمالي الصادرات .X_4 =القيمة الزراعية المضافة ،وتقيس إنتاج القطاع الزراعي مطروحا منه قيمة المدخلات الوسيطة .X_5 =رأس المال المخزون .X_6=التقانة البيولوجية وتتمثل بكثافة استخدام الأسمدة كغم/هكتار للأراضي الصالحة للزراعة .X_7=نسبة الأراضي المروية من الأراضي الصالحة للزراعة والمحاصيل الدائمة .X_8 =المساعدات الخارجية الزراعية وهي العامل المساعد الرئيسي للاستثمار في الزراعة .أما المعادلة الثانية فكانت كالآتي:

$$G = B_0 + B_1\hat{Y} + Ui$$

يمثل G المتغير المعتمد للمعادلة الثانية معامل جيني ,وهو مقياس جبري يقيس مقدار التفاوت في توزيع الدخل لهذه الدراسة (ومن ثم يعكس مدى التباين في توزيع الدخل) .ويمكن اشتقاق مؤشر جيني من منحنى لورنز الذي يمثل بشكل بياني العلاقة بين مجموعات السكان وحصص دخولهم النسبية ،فاعتمادا على الشكل البياني لمنحنى لورنز تم استخراج مؤشر جيني الذي يمثل نسبة المساحة بين خط ٤٥ درجة ومنحنى لورنز إلى المساحة الكلية تحت خط ٤٥ درجة ،إذ تتراوح قيمة هذا المؤشر بين الصفر والواحد ،فإذا كانت قيمته تساوي صفرا فإنها تتمثل عدالة تامة لتوزيع الدخل ،أما أذا كانت قيمته تساوي (١) فإنها تمثل عدم المساواة التامة في توزيع الدخل وتعد هاتان القيمتان متطرفتان منطقيا ،إذ أن القيم الفعلية في الواقع تقع بينهما .أما المتغير المفسر $\hat{Y}$ فيمثل معدل النمو الزراعي المقدر .وB_0 =الحد المطلق ،B_1 =معاملات النموذج Ui. Coefficient =حد الخطأ العشوائي .وبالاعتماد على المعايير الاقتصادية Economic Criteria (لتحديد قيم وإشارات المعلمات) والمعايير الإحصائية Statistical C. (لاختبار t ،F ،R ،R^{-2}) والقياسية Econometrical C. متمثلة باختبار (كلاين) للكشف عن ظاهرة الارتباط الخطي المتعدد واختبار(D-W) واختبار (Park) للكشف عن ظاهرة عدم ثبات التباين Heteroscedasticity والتي تصاحب بيانات المقطع العرضي عادة ،إذ أن وجود هذه الظاهرة تجعل من مقدرات الأنموذج الخطي غير الكفوءة ومتحيزة في تقديراتها لقيمة معلمات الأنموذج واختبارات الأنموذج تكون غير مقنعة ولا يمكن اعتمادها (السيفو ،١٩٨٨) .

النتائج والمناقشة

١- تقويم نتائج تقدير المتغيرات المؤثرة في معدل النمو الزراعي (المرحلة الأولى) :من اجل تحديد أثر المتغيرات المفسرة (X1,X2,....X8) في النمو الزراعي (Y) الذي يمثل المتغير المعتمد ،تم تحديد الأنموذج الاقتصادي وفق طبيعة الشكل الدالي(الخطي ،اللوغارتمي والنصف لوغاريتمي) والذي تقره قاعدة البيانات (Maddala ،١٩٧٧) هو الأنموذج الخطي وكما يلي :

$$Y = 13.4 + 0.444X1 + 1.36X2 - 0.136X3 + 1.03X4 - 0.081X5 + 0.040X6$$
$$t^* \ (-0.99) \quad (2.08) \quad (0.57) \quad (-0.83) \quad (1.59) \quad (-1.48) \quad (2.87)$$
$$- 0.106X7 - 0.036X8$$
$$(-0.79) \quad (-0.39)$$
$$R = 57.31\% \qquad R^{-2} = 40.3\%$$
$$F = 3.36 \qquad D.W = 2.98$$

من نتائج التقدير الموضحة أعلاه ،استطاعت المتغيرات المفسرة بوساطة قيمة (R^{-2}) تفسير ٤٠,٣% من التغيرات الحاصلة في نمو الناتج الزراعي ، والذي يعود إلى المتغيرات المفسرة في الأنموذج وان ٥٩,٧% من هذه التغيرات تفسر بوساطة عوامل أخرى لا يتضمنها الأنموذج المقدر .وعند اختبار مدى

قابلية المتغيرات المفسرة في تفسير التغيرات الحاصلة في المتغير المعتمد ،تبين أن قيمة *t المحسوبة للمتغيرات X1,X4,X6 قد فاقت نظيرتها الجدولية عند مستوى ٠,٠٥ ،مما يدل على وجود علاقة دالية مؤكدة بين هذه المتغيرات والمتغير المعتمد وان قيمتها تختلف عن الصفر .تشير المعادلة المذكورة آنفا إلى معنوية متغير العمالة X1 ،إذ أن زيادة مقدارها (١%) في هذا المتغير ستؤدي إلى زيادة الناتج الزراعي بمقدار ٠,٤٤% وحدة وبمرونة ٣,١٣% ،يعود ذلك إلى أن معظم فرص كسب الدخل في حالة فقراء الريف ترتبط ارتباطا مباشرا أو غير مباشر بالزراعة ،إذ تمثل الزراعة في البلدان النامية حوالي ٥٥% من العمالة وان حصة العمالة الزراعية في العمالة الكلية أعلى في البلدان الذي يكون نقص التغذية أكثر وتصل إلى ٧٠% ،في المتوسط في البلدان التي تبلغ نسبة ناقصي التغذية بين سكانها ٣٤% أو أكثر(مؤتمر الأمم المتحدة الثالث ،٢٠٠١) ،ومن ناحية أخرى فان المنافع المترتبة على النمو الزراعي القائم على تحسين إنتاجية الأيدي العاملة من المرجح أن تنتشر على نطاق واسع في المناطق الريفية فمن الممكن أن يحصل المزارعون الفقراء على التكنولوجيات التي تساعد على زيادة إنتاجيتهم (والمكاسب المترتبة عليها) بينما يستفيد العمال المعدمون من ارتفاع الأجور أو توافر فرص العمل وسيكون الترابط بين مستلزمات الإنتاج والمنتجات والإنفاق في صالح القطاع الريفي لان العمال المعدمين وأصحاب الحيازات الصغيرة من المرجح أن يحصلوا على مستلزمات الإنتاج والخدمات وان ينفقوا دخلهم الإضافي في المناطق الريفية وبالتالي تزداد التأثيرات الثانوية للدخل عن طريق توسيع الأنشطة الريفية غير الزراعية وزيادة الطلب على الأيدي العاملة .وكان تأثير استخدام التقانة البيولوجية X4 ايجابيا ،إذ أن زيادة مقدارها ١% في استخدام السماد تؤدي إلى زيادة معدل الناتج الزراعي بمقدار ١,٠٣% وحدة وبمرونة ٦,١١% ،إذ أن معظم النمو الزراعي على المدى الطويل يأتي من التغير التقني (Timmer، ١٩٨٨) ،كما أكدت دراسة (Binswanger، ١٩٨٩) أن تأثير التغيير التكنولوجي في النمو الزراعي يعد اكبر من تأثير التغيرات السعرية للناتج الزراعي وان التسارع باستخدام نتائج التقدم العلمي في مجالات الإنتاج الزراعي يزيد من الإنتاجية .وتصور مجموعة من الأدبيات الاقتصادية التي تتناول الثورة الخضراء قوة تأثير الابتكار التكنولوجي في تحسين الإنتاجية وتكثيف رأس المال Nora وOmar (٢٠٠٠) ،فهذا الابتكار في مجال الزراعة انتشل الملايين من براثن الفقر بتوليد فرص للدخل الريفي لا للمزارعين فحسب بل أيضا لعمال المزارع ولغيرهم من مقدمي السلع والخدمات الريفيين ويخفض أسعار المستهلكين (منظمة الأغذية والزراعة ،٢٠٠٨) .وتشير العلاقة الدالية إلى أن الزيادة في القيمة المضافة الزراعية X6 بمقدار ١% ستؤدي إلى زيادة معدل الناتج الزراعي بمقدار ٠,٠٤% وحدة وبمرونة ٢,١٢% ،ويعود ذلك إلى تمكن السياسات الحكومية إلى حد ما والمتعلقة بالإصلاح الزراعي والضرائب والاستثمارات الزراعية ،فضلا عن توفر الدارية والمعرفة الفنية والتعامل مع التقنيات الحديثة قد أدى إلى زيادة الإنتاجية الزراعية ومن ثم أثرها الايجابي في النمو الزراعي ،وهذا يؤكد وجود إستراتيجية زراعية على صعيد الدول النامية تسعى إلى تحديد اتجاهات النمو .

٢- تقويم نتائج تقدير اثر معدل النمو الزراعي المقدر في معامل جيني (المرحلة الثانية) : تم استخدام قيم معدل النمو الزراعي المقدر ($\hat{Y}$) بوصفه متغيرا مفسرا في المرحلة الثانية من مراحل 2SLS ومعامل جيني (G) بوصفه متغيرا معتمدا ،وكان الأنموذج الخطي أفضل الصيغ المعتمدة توفيقا للبيانات ،وظهرت النتائج كما يأتي:

$$G = 44.1 - 0.334\hat{Y}$$

t* (15.5) (-2.11)

$R = 58.8\%$ $R^{-2} = 55.2\%$

F = 6.63 D.W = 1.87

من نتائج التقدير الموضحة في المعادلة أدناه ،تبين أن قيمة معامل التحديد المعدل بلغت ٥٥% وان هناك علاقة سالبة ومؤكدة عند مستوى معنوية (٠,٠٥) بين معامل جيني ومعدل النمو الزراعي المقدر ،جاءت هذه النتيجة متفقة مع ما أشارت إليه الأدبيات الاقتصادية إذ أكدت على أن هناك علاقة راجحة بين النمو وتوزيع الدخل تم اشتقاقها من فرضية "U" المعكوسة (Kuznetz، ١٩٥٥) والتي افترضت أن الحركة المتبادلة بين التباين والنمو تبدأ بارتفاع التباين في المراحل الأولى من التنمية باعتبار أن لبرامج التنمية تأثيرات في المستوى العام للأسعار نتيجة انخفاض استجابة الجهاز الإنتاجي لحوافز التنمية ومن ثم تبقى معدلات النمو متباطئة في هذه المرحلة وتنتهي التنمية بانخفاض التباين مع ارتفاع دخل الفرد (الفارس ،٢٠٠١) .وجدير بالذكر أنه بتحسين أوضاع التنمية والنمو الزراعي يكون النمو الاقتصادي مصحوبا بتدهور

توزيع الدخل مما يؤدي إلى زيادة الفقر في المدى القصير ،ثم تأخذ هذه الأوضاع بالتحسن في مراحل لاحقة ،ومن ثم فان استجابة الموارد للتغيرات التنموية تعمل وفق الفرضية المذكورة ،وبما أن الدول النامية تتسم مرونة الموارد بها بالتباطؤ ولا تستجيب للتغيرات الاقتصادية بدرجة مناسبة ،فان أثار المدى الطويل لا تعدو أن تكون سوى حالات تجميعية للمدد القصيرة ،وبذلك فان نتائج النمو الاقتصادي للمدى الطويل لا تختلف كثيرا عن مثيلتها في المدى القصير في الدول النامية في ظل الفروض المشار إليها ،أما الدول منخفضة الدخل ،فإنها غالبا ما تخضع لوجود عدد من القوى الدائرية المتفاعلة بعضها مع البعض الأخر بطريقة تعمل على إبقاء الدولة الفقيرة على حالة من الفقر الدائم ،وهي ما أطلق عليها "حلقة الفقر المفرغة" (عبد الله ،٢٠٠١) .وهناك اعتراضات عديدة أثيرت حول فرضية النمو بوصفه الآلية المركزية لخفض الفقر باعتبار أن فوائد النمو لا تتوزع توزيعا عادلا ،لعدم توافر علاقة واضحة بين النمو وتوزيع الدخل (عبد الله ،٢٠٠٨) باعتبار أن المستويات الدنيا للتباين يجب أن تكون لها تأثيرات مختلفة في النمو بالمقارنة مع المستويات المرتفعة للتباين وعلى هذا الأساس فان العلاقة بين النمو والتباين قد تتغير عند مستويات مختلفة من التباين لتعطي انطباعا بان طبيعة العلاقة بين التباين والنمو الاقتصادي تأخذ شكل علاقة غير خطية والأكثر احتمالا أن تلك العلاقة تكون مقعرة (عبد المجيد ،٢٠٠٤) .كذلك فان الدراسات عن البلدان في العالم النامي تشير إلى إن النمو الاقتصادي بمفرده وفي غياب التدابير النوعية لمكافحة الفقر قد يخلف وراءه أعداد كبيرة من السكان الفقراء لفترة طويلة وخاصة في المناطق الريفية (منظمة الأغذية والزراعة ،٢٠٠٥) .وأوضحت دراسات عديدة أن تأثير النمو الاقتصادي في خفض الفقر إنما يعتمد على طبيعة وتوزيع النمو بقدر ما يعتمد على حجمه وسرعته (منظمة الأغذية والزراعة ،٢٠٠٧) فالنمو الاقتصادي في اشد البلدان فقراً هو القوة الدافعة للاقتصاد الريفي لذا فان النمو الزراعي عامل حاسم في الحد من الفقر .عليه فان أثار النمو الاقتصادي على تخفيض الفقر لا تؤت ثمارها ما لم تصاحبها عملية إعادة توزيع الدخل المتحقق (النمو المتحقق) ،إذ أن الدراسات التجريبية أثبتت بان النمو الحيادي يكون أثره على خفض الفقر متواضعا وطالما أن أهداف سياسات التنمية الاقتصادية هو إعطائها أولوية لخفض الفقر ،فان الاعتماد على زيادة معدلات النمو لوحدها تعد أداة غير فعالة لخفض الفقر ،وكان أكثر التركيز في الأدبيات الاقتصادية هو باتجاه وجود وجهات نظر مناسبة لسياسات إعادة توزيع الدخل المؤدي إلى تسريع النمو بسبب زيادة القدرة الاستهلاكية للفقراء ومن ثم انعكاس ذلك تتجلى في رفع مستوى الناتج المحلي الزراعي عن طريق عمل المضاعف إضافة إلى تحسين مستوى الطاقات البشرية المساهمة في عملية التنمية الزراعية وهذه تعد من العوامل الأساسية في أجندة السياسات الحديثة (سلطان ،٢٠٠٧) .لذلك فان تحقيق نمو مستديم يتم توزيعه توزيعا عادلا يعد عاملا أساسيا في تخفيض مستويات الفقر كما عكستها تجارب شرق أسيا في تقليص الفقر من خلال النمو المتسارع للدخل والنمط العادل في توزيع الدخل (الاسكوا ،٢٠٠٦) .ونستخلص من ذلك ومن خلال سياسات النمو وإعادة التوزيع أنها تأخذ التركيز على نوعية السياسات المؤدية على إعادة توزيع الدخل ،ومع تحقيق أهداف الخفض الجوهرية في القطاعين الريفي والحضري ،فان تحقيق النمو يعد من الشروط الضرورية ،ولكنه ليس كافيا ،ويتطلب سياسات إعادة توزيع ثمار النمو لصالح الفئات ذات الدخل المنخفض ،ومن ثم فان المطلوب هو سياسة نمو كاملة تضم المساواة كتدبر للعواقب وليس فكر طارئ ،وإنما يتطلب العمل الكثير من تغير المفاهيم والإيديولوجيات لتحقيق هذا الهدف (Dagdeviren وHoeven وJohn ،٢٠٠٢) .بناء على هذه الدراسة يمكن استخلاص أهم الاستنتاجات وهي كالتالي :

١- إثبات صحة الفرضية في أن المتغيرات الاقتصادية لم تولد تلك التأثيرات المتسارعة في معدل نمو الناتج الزراعي وبالشكل الذي يولد تأثيرات ايجابية باتجاه تخفيف معدلات الفقر الزراعي .
٢- إن التخفيف من حدة الفقر يرتبط ارتباطا ايجابيا بالتنمية الاقتصادية عموما .
٣- إن النمو في الريف يقلل من حدة الفقر في كل من المناطق الحضرية والريفية على السواء .
٤- إن تأثير النمو الزراعي في البلدان النامية أقوى من تأثير النمو في القطاعات الأخرى .
٥- إن التخفيف من حدة الفقر يكون أساسا من خلال سوق العمل ،لاسيما عن طريق زيادة الأجور .
٦- إن تأثيرها على التخفيف يتضاءل إذا كان هناك تفاوت متزايد في الدخل .
٧- إن كل بلد قد يواجه مستوى معينا من التباين وان درجات التباين تختلف عبر البلدان المختلفة اعتمادا على العوامل الهيكلية .
٨- إن تحقيق نمو مستديم يتم توزيعه توزيعا عادلا يعد عاملا أساسيا في تخفيض مستويات الفقر .

ويمكن تحديد التوصيات التالية :

١. لا يتاتئ الحد من الفقر بدون النمو الاقتصادي (أو رفع متوسط الدخل) ويكون النمو الاقتصادي محايدا بالنسبة لتوزيع الدخل أو يقلل من عدم المساواة في الدخل .
٢. التفاوتات الواسعة في الدخل لها تأثير سيئ على الحد من الفقر والنمو الاقتصادي .
٣. النمو الزراعي ذو الأصول منخفضة التركيز وتكنولوجيا الأيدي العاملة المكثفة شئ جديد بالنسبة للحد من الفقر .
٤. إن سياسات الحد من الفقر يجب أن تأخذ في الاعتبار الأهمية الإستراتيجية للنمو الزراعي وحدوث تحول في مزيج الإنتاج (وبخاصة نحو الصادرات كثيفة الاستخدام لليد العاملة) ،ومختلف القنوات التي قد تسهم من خلالها الزراعة في التخفيف من وطأة الفقر .
٥. إلغاء الضرائب على الصادرات الزراعية وإلغاء التعريفات الكمركية على المدخلات الزراعية (الآلات والأسمدة والمبيدات) في البلدان النامية من شانه أن يؤدي إلى تحسين معدلات التبادل التجاري الزراعية وان يساعد المنتجين على التنافس في الأسواق الدولية وفي أسواقهم المحلية .
٦. تصحيح السياسات الزراعية والريفية بالشكل الذي تحقق فيه نتائج مؤاتيه للفقراء في الريف من حيث الأصول المختلفة (الأراضي والتقنية والعمالة الزراعية) لتدعيم المكاسب الاقتصادية والحد من الفقر .
٧. يمكن "بإعادة التوزيع مع النمو" تحسين فرص الحصول على الأصول الإنتاجية مثل الأرض والري ومدخلات الإنتاج .
٨. إذا لم يكن الفقراء يملكون كثيرا من الأصول الإنتاجية غير عملهم فقد تكون زيادة فرص عمالتهم عن طريق التحسينات في سير سوق العمل وسيلة فعالة لزيادة دخولهم والأرجح أن تكون مثل هذه البرامج الهيكلية هي أفضل من مشاريع الاستخدام قصيرة الأجل .
٩. يعد تحسين البنية التحتية الريفية عامل مهم من اجل إصلاح ناجح للسياسات في معظم البلدان ،لكن الحاجة إليه ماسة بشكل خاص في المناطق ذات الدخل المنخفض ،ويترافق ذلك مع دعم الاستثمارات الإنتاجية لصغار المزارعين فمن الصعب بدون هذه الاستثمارات أن يستجيب مثل هؤلاء المزارعين لحوافز الأسعار .

IMPACT OF AGRICULTURAL GROWTH IN POVERTY REDUCTION

Alaa M. Abdullah
Agric. Economic Dept.,College of Agric. and Foresty , Univ.of Mosul,Iraq

ABSTRACT

The importance of research in agricultural growth comes particularly as the cornerstone of poverty reduction and food security in developing countries .The United Nations estimates that among the various countries shows that GDP growth from agriculture effective in reducing poverty at least equivalent to the effectiveness of growth resulting from the non-agricultural sectors .While is determined by the problem in that relationship translated to the eventual impact on poverty levels, the research aims to identify how they will impact of agricultural growth in poverty .It is possible ,that the rates of agricultural growth alone is an effective tool to reduce poverty. Based on the premise that economic variables did not generate these effects in accelerating the growth rate of agricultural output and in a form that generates a positive impact towards easing the rates of agricultural poverty. The study identified a sample of selected developing countries in 2004. The findings of the study shows that there is a negative and significant correlation between the rate of agricultural growth and the Gini coefficient of the sample countries, due to the impact of agricultural growth to alleviate poverty, diminish the presence of increasing disparity in income, and agricultural growth alone in the absence of a number of factors that address the situation of disability suffered by the rural sectors which may leave behind large numbers of poor people for a long time, especially in rural

areas, as well as the effect of growth in reducing poverty depends on the nature and growth distribution as it depends on its size and speed.

المصادر

الاسكوا(٢٠٠٦) .مسح للتطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة الاسكوا ٢٠٠٥-٢٠٠٦ .اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا .الأمم المتحدة .نيويورك .

البنك الدولي(٢٠٠٧) .تقرير التنمية في العالم .الزراعة من اجل التنمية .واشنطن .

سلطان ،داود سليمان(٢٠٠٧) .اثر الإصلاحات الاقتصادية في الفقر :دراسة مقارنة .أطروحة دكتوراه مقدمة إلى كلية الإدارة والاقتصاد .جامعة الموصل .

السيفو ،وليد إسماعيل(١٩٨٨) .المدخل إلى الاقتصاد القياسي .وزارة التعليم العالي والبحث العلمي .جامعة الموصل .

عبد الله ،آلاء محمد(٢٠٠٨) .التفاوت في توزيع الدخل :دراسة في الفقر الريفي .مجلة زراعة الرافدين .٣٦(١) :٢٤-٣٢ .

عبد الله ،ثناء فؤاد(٢٠٠١) .الدولة والقوى الاجتماعية في الوطن العربي :علاقات التفاعل والصراع . مركز دراسات الوحدة العربية .بيروت :١٥٥-١٥٦ .

عبد المجيد ،احمد فتحي(٢٠٠٤) .أثر سياسات الاقتصاد الكلي على الفقر في دول نامية مختارة . أطروحة دكتوراه مقدمة إلى كلية الإدارة والاقتصاد .جامعة الموصل .

الفارس ،عبد الرزاق(٢٠٠١) .الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي .مركز دراسات الوحدة العربية .بيروت :١٠٤ .

مؤتمر الأمم المتحدة الثالث(٢٠٠١) .دور الزراعة في التنمية في البلدان الأقل نموا وفي إدماجها في الاقتصاد العالمي .بروكسل .بلجيكا .

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (٢٠٠٤) .متطلبات الطاقة البشرية .تقرير مشاورة الخبراء المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية وجامعة الأمم المتحدة .روما .

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (٢٠٠٥) .التجارة الزراعية والفقر سلسلة دراسات الزراعة رقم ٣٦ .حالة الأغذية والزراعة .روما .

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (٢٠٠٧) .تقديم المدفوعات للمزارعين مقابل الخدمات البيئية سلسلة دراسات الزراعة رقم ٣٨ .حالة الأغذية والزراعة .روما .

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (٢٠٠٨) .الوقود الحيوي :الآفاق والمخاطر والفرص سلسلة دراسات الزراعة رقم ٣٧ .حالة الأغذية والزراعة .روما .

Anriquez ,G. & R. Lopez (2007) .Agricultural growth and poverty in an archetypical middle income country :Chile 1987-2003 .Agricultural Economics .36 :191-202 .

Binswanger ,H.(1989) .How Agriculture Producers Respond &Prices and Government Investment .First Annual World Bank Conference on Development Economics .

Bravo ,O. and D. Lederman (2005) . Agriculture and National Welfare Around the World : Causality and Heterogeneity Sine 1960 .World Bank Policy Research Working Paper .Washington .DC .World Bank .No.3499 .

Dagdeviren ,H. and R. Hoeven and W. John(2002) .Poverty reduction with Growth and Redistribution .Development and Change .(33) :3 .

Datt ,G. & M. Ravallion (1998) .Why have some Indian states done better than others at reducing rural poverty .Economica .65(257) :17-38 .

Easterly ,W.(2000) .The effects of IMF and World Bank Programs on Poverty .

FAO(2007/2008) .FAOSTAT statistical database .Rome .

Golloaday, F. L. (1978). Economics Problems . Principles and Priorities The Benjamin/Cummings Publishing Company Inc.U.S.A.

Human Development Report (2007/2008) .United Nation Development Programmer .Oxford .Oxford university Press .New York .

Kuznets ,S.(1955) .Economic Growth and Income Inequality .American Economic Review .45(1) .

Maddala ,G. S.(1977). Econometrics .McGraw-Hill .International Book Company-Singapore .

Nora, L. and A. Omar (2000). Limiting Poverty .Finance and Development .International Monetary Fund .Washington .37(1) :31-33 .

Ravallion, M. & G. Datt (1996). How important to India's poor is the sector composition of economic growth .World Bank Economic Review .10(1) :1-25 .

Timmer, C. P. (1988). The Agricultural Transformation. In H. Chenergy &T. N. Srinivasan .eds .Handbook of Development Economics. Amsterdam .55-57.